

الفصل الثالث

تاريخ الدولار

«عندما لمس مصرفيوننا الأمريكيون فشل جُلِّ مساعي الخيميائيين، ابتكروا بأنفسهم الطريقة التي تحوّل كلَّ شيء إلى ذهب في جيوبهم! ومن الصعب إقناعهم أنّ نظاماً ممتازاً لمصالحهم قد يكون مؤذياً جداً لبقية المجتمع».

وليام كوج

مؤلف التاريخ القصير لأوراق المال

والصيرفة في الولايات المتحدة (1833)

«يسجل التاريخ طريقتين لا ثالث لهما للأمة التي تتكبد ديوناً هائلةً؛ إحداهما بإشهار إفلاسها والأخرى بتضخيم العملة، ومن ثم بتدمير ثروة المواطنين العاديين».

(1) آدم سميث .

«إنَّ ارتفاع أسعار المعادن الثمينة كما السلع الأخرى مؤشر واضح وإنذار مبكر للتحوّل عن العملات الورقية؛ وفي هذه المرحلة

(1) آدم سميث: فيلسوف أخلاقي إسكتلندي ومن وراد الاقتصاد السياسي، يُعد سميث مؤسس

الاقتصاد الحديث. (المترجم).

لدينا نقود ورقية مطبوعة من قبل الحكومة، وعادةً ما يكون المصرف المركزي هو المخوّل بطبعتها؛ لذلك يجب أن تكون هناك آلية دقيقة تحد من كمية المال المطبوع، وذلك بالاعتماد على معيار الذهب أو عن طريق مجلس النقد، وخلاف ذلك فإنّ الأحداث الاقتصادية في التاريخ جميعها تشير إلى حدوث تضخم مترافق له تأثيرات ضارّة جدًّا بالنشاط الاقتصادي.

هناك عددٌ منّا - وأنا منهم - يعتقدون بقوة أننا أبلينا بلائاً حسنًا للغاية في الحقبة الممتدة من (1870م) إلى (1914م) عندما اعتمدنا معيار ذهب عالمياً».

آلان جرينسبان

الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (2011م).

27. كيف بدأت الصيرفة المركزية في الولايات المتحدة؟

واجه تشكيل مصرف مركزي معارضة قوية من قبل كثير من الآباء المؤسسين بسبب محاولة إنجلترا وضع المستعمرات الأمريكية تحت سيطرة مصرف إنجلترا (Bank of England).

أسس روبرت موريس وهو مسؤول حكومي سابق أول مصرف مركزي في الولايات المتحدة في عام (1781م)، وهو يعد الأب المؤسس لنظام الائتمان في الولايات المتحدة؛ واستند مصرفه (مصرف أمريكا) الشمالية (Bank of North America) على نموذج مصرف

إنجلترا وحاز ميزة إصدار المال بكميات كبيرة بحسب الحاجة من خلال النظام المصرفي الكسري الاحتياطي.

من المثير للاهتمام معرفة أنَّ ضمانات المصرف كانت كمية كبيرة من الذهب الذي قدمته فرنسا للولايات المتحدة، وكان اختيار موريس لاسم مصرفه ضربة ذكاء منه، فقد ظن الناس أنَّهم يتعاملون مع مصرف حكومي في حين أنَّه في الواقع مشروع خاص لديه حقوق حصرية لطباعة المال، وعقب تسوية مع المشرِّعين الجنوبيين بعد عشر سنوات غُيِّرَ الاسم إلى المصرف الأوَّل للولايات المتحدة (First Bank of the United States 1791 – 1811)، وقد عارض عدد من الآباء المؤسسين قيام هذا المصرف. فقد رأى فيه الرئيس توماس جفرسون مشروعًا للمضاربة والتلاعب والفساد⁽¹⁾، وقد انتهى مفعول امتيازته في عام (1811م) ولم يُجدد من قبل الكونغرس، وفي (1816م) أذنت الحكومة بتأسيس المصرف الثاني للولايات المتحدة (the Second Bank of the United States)، ولم يُجدد ترخيصه في عام (1836م) بعد حقبة من التضخم الكبير الذي أدى إلى ركود طويل الأمد في عام (1837م)، حيث استمر هذا الركود لأربعة أعوام. وفي المدة الممتدة بين (1837م) و(1862م) وُجِدَت فقط المصارف المعتمدة من قبل

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_central_banking_in_the_United_States.

الحكومة. ولم تعمّر مجموعة من المصارف طويلاً في تلك الحقبة المصرفية الحرّة إذ بلغ متوسط عمرها قرابة خمس سنوات.

وعارض الشعب الأمريكي سيطرة القطاع الخاص على المصرف المركزي؛ لأنّهم اعتقدوا أنّ أزمات (1873م) و(1893م) و(1907م) ناجمة عن أساليب إدارة المصرفيين الدوليين، وتخوّفوا من تمركز السلطة المالية الضاربة في الساحل الشرقي لأمريكا، وللأسف نعلم الآن أنّ مخاوفهم كانت محقّة.

28. متى أُسس المصرف الاحتياطي الفيدرالي؟

كان جون بيربونت مورغان المصرفي الأشهر والأقوى في مطلع القرن العشرين، ووجد أنّ الوقت قد حان لاعتماد هيكلية مالية جديدة بعد اضطراره لاستخدام ثروته الخاصة لوقف الذعر المصرفي في عام 1907م، وسرعان ما جاء مصرفيو نيويورك بفكرة رائعة مفادها البدء بمصرف مركزي جديد تكون ملكيته وإدارته من قبل مصرفي نيويورك.

كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت الدولة الكبرى الوحيدة من دون مصرف مركزي؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر انضم السناتور الجمهوري نيلسون ويلمارث ألدريخ إلى مجموعة من أقوى مصرفي وول ستريت في مؤتمر سرّي دام عشرة أيام في جزيرة جيكيل، وهي

الجزيرة الخاصة المملوكة من قبل جيه. بي. مورغان، وموضوعٌ واحدٌ فقط على رأس جدول الأعمال: تأسيس مصرف مركزي جديد⁽¹⁾.

اتُّفق على وجوب حصول هذا المصرف على حقوق احتكار طباعة الدولار، وأن يكون مؤسسةً خاصةً مملوكةً من قبل المؤسسين (مصرفيي وول ستريت). وبالنسبة إلى العالم الخارجي فإنَّ اسمه لن يكون مصرفاً مركزياً وسيصرف كما لو أنَّه يدار من قبل الحكومة⁽²⁾.

ومن أجل توفير النجاح لخطة ألدرينج⁽³⁾، وجب الترويج لها جيداً بين الناس والحكومة، فكما ورد سابقاً، انتهى إنشاء اثنين من المصارف المركزية سابقاً بفشل ذريع، وربما يفسَّر هذا عدم تأييد أعضاء مجلس النواب الأمريكي لخطة ألدرينج بالرغم من الجهود المبذولة في وول ستريت.

هبت بعدها رياح التغيير في انتخابات (1912م) في واشنطن، وعلى الرغم من تقديم الجمهوريين خطتهم لتأسيس مصرف مركزي مرَّةً أخرى إلا أنَّ الديمقراطيين هم من قدموا قانون الاحتياطي

(1) يوستاس مولينز، كاتب سياسي أمريكي مؤلف كتاب أسرار الاحتياطي الفيدرالي (The Secrets of the Federal Reserve)

(2) <http://nl.wikipedia.org/wiki/Eustace-Mullins>

(3) سميت الخطة باسم السناتور نيلسون ألدرينج، الشخص الوحيد الذي لم يكن مصرفياً في المؤتمر؛ وذلك لأنَّ ألدرينج كان عضواً في مجلس الشيوخ، وبناءً على ذلك جاءت تسمية الخطة باسمه لإبعاد الشبهات عنها.

الفيدرالي، أيضًا بالتعاون مع مجموعة المصرفيين في نيويورك بقيادة جيه، بي، مورغان. وتطابق التفكير في خطة الديمقراطيين تطابقًا نسبيًا مع خطة ألدريخ، ولكن هذه الخطة قوبلت بحماس كبير على الرغم من وجود عدد من الانتقادات لها. وكانت هذه خطوة سياسية ذكية من قبل مصرفي وول ستريت، فقد توفر قانون الاحتياطي الفيدرالي على كثير من الميزات المطلوبة للتغلب على الاعتراضات المتوقعة لإنشاء مصرف مركزي للولايات المتحدة من قبل الرأي العام الأمريكي، وكان الكيان الجديد نظامًا احتياطيًا فيدراليًا بدلًا من مصرف مركزي، وطرح نفسه بوصفه مجموعة من المصارف الإقليمية مع مجلس احتياطي فيدرالي يُشرف عليها، ولم يتم اختيار أعضاء المجلس من قبل المصرفيين بل من قبل رئيس الولايات المتحدة ذاته.

وفي ديسمبر (1913م)، افترض عدد من أعضاء مجلس الشيوخ أنَّ التصويت على قانون الاحتياطي الفيدرالي لن يتم قبل بداية العام الجديد، وغادروا الكونغرس للاحتفال بعيد الميلاد في منازلهم، لكن قبل حلول الأعياد بمدة وجيزة سُطِب عدد قليل من المواضيع المثيرة للجدل من مشروع القانون، ما أتاح تمريره في الاجتماع الأخير قبل عطلة عيد الميلاد، وبذلك أصبح تأسيس الاحتياطي الفيدرالي أمرًا واقعًا.

كانت هذه أجمل هدية عيد ميلاد يحلم بها وول ستريت، وللمرّة الثالثة في تاريخ الولايات المتحدة نُقلت حصرية طباعة الدولار من

الحكومة إلى المصارف الخاصة، ولم يدرك عدد من السياسيين العواقب البعيدة المدى لهذا القرار، وبمجرد تطبيق القانون أصبحت المصارف الأمريكية جميعها ملزمة في الإسهام في الاحتياطي الفيدرالي.

29. هل المصرف الاحتياطي الفيدرالي مستقل حقاً؟

رسمياً، يعد المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك واحداً من اثني عشر مصرفاً احتياطياً فيدرالياً يشكلون بمجموعهم مع مجلس الحكام في واشنطن النظام الاحتياطي الفيدرالي، وعلى الرغم من أن الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يخدم مساحة جغرافية صغيرة بالمقارنة مع المصارف الاحتياطية الفيدرالية الأخرى، فإن الفيدرالي في نيويورك هو مصرف أكبر احتياطي من حيث الأصول وحجم النشاط؛ ونتيجة لذلك فإن الفيدرالي في نيويورك هو المصرف الأكثر أهمية على الإطلاق في النظام الفيدرالي، وتفوق أهميته أهمية المصارف الاحتياطية الفيدرالية الأخرى جميعها مجتمعةً.

وعندما جرى التوقيع على قانون الاحتياطي الفيدرالي في (1913م)، أصبح المصرفي النيويوركي القوي بنيامين سترونغ⁽¹⁾

(1) كان مصرفياً قوياً على علاقات وثيقة بأوروبا، وقد كان سترونغ نائب رئيس بانكر ترست في نيويورك (Banker's Trust of New York) وصديقاً لعائلة روتشيلد، وأفرادها بدورهم هم أصحاب اليد الطولى في مصرف إنجلترا. وكان أوبورغ مهاجراً ألمانياً تربطه علاقات وثيقة مع رابطة المصرفيين في ألمانيا، وكان أيضاً شريكاً في مصرف كوهن لوب في نيويورك.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FRB) في نيويورك حتى وفاته في سنة (1928م)، وقد تمتع هذا الرجل بنفوذ هائل حتى في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) حيث توضع السياسات النقدية، وغالبًا ما أخذ قراراته منفردًا⁽¹⁾.

تتألف لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية التي تتخذ من نيويورك مقرًا لها من سبعة حكام يُختارون من قبل رئيس الولايات المتحدة، وخمسة مديرين للمصارف الاحتياطية الفيدرالية الإقليمية، ودومًا يكون أحد هؤلاء الخمسة من الفيدرالي في نيويورك؛ وفي حين أنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي يُظهر نفسه على أنه مصرف مركزي عادي مؤلف من اثنتي عشرة مقاطعة، يدير الفيدرالي في نيويورك العرض كلّه، وبعد مئة عام من انطلاق المصرف الاحتياطي الفيدرالي لا يزال الغموض يلف المالكين الحقيقيين لأسهمه⁽²⁾، والمبالغ التي يدفعونها لهم، لكن من المعروف جيدًا أنَّ المساهمين هم في الأغلب مصارف وول ستريت.

(1) من كتاب المؤرخ والاقتصادي مري روثبورد القضية ضد المصرف الاحتياطي الفيدرالي

: (The Case Against the Fed)

<http://www.lewrockwell.com/197001//murray-n-rothbard/the-case-against-the-fed/>

(2) <http://www.federalreserve.gov/aboutthefed/section5.htm>

بقي تمركز السلطة في نيويورك بعد وفاة سترونغ، وحتى يومنا هذا لدى الفيدرالي في نيويورك دون سواه مقعد دائم في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية ومقعد دائم في مصرف التسويات الدولية (Bank for International Settlements) بوصف ذلك تمثيلاً رسمياً للولايات المتحدة⁽¹⁾، وعلاوةً على ذلك لدى الفيدرالي في نيويورك المسؤوليات التي يتفرّد بها عن بقية المصارف، وهي:

- إدارة عمليات السوق المفتوحة والإشراف عليها.
- التدخل في أسواق صرف العملات الأجنبية (بما في ذلك الذهب).
- تخزين الذهب النقدي للحكومات والوكالات الدولية والمصارف المركزية الأجنبية.
- تنفيذ السياسة المالية والعمليات الدولية.

خشى مؤسسو الاحتياطي الفيدرالي في البداية من تدخل الحكومة، ولهذا السبب قرروا أن يكون تعيين رؤساء المصارف الاحتياطية الفيدرالية الاثني عشر من قبل المصارف المشاركة⁽²⁾، وهذا يعني أنّ هؤلاء الرؤساء خاضعون خضوعاً شبه تام لسيطرة المصارف.

(1) <http://www.ny.frb.org/aboutthefed/fedpoint/fed22.html>

(2) البرفسور فريدريك أس. ميشكين، في كتابه اقتصاد المال والصرافة والأسواق المالية

ولا يزال قدر كبير من هذه المعلومات محجوبًا عن طلاب الاقتصاد في معظم الجامعات، حتى إن معظم الخبراء الاقتصاديين ليسوا على علمٍ بأنَّ الحكومة لا تملك أسهم المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وأنَّ الـوول ستريت هو الذي يسيطر على الفيدرالي في الواقع بدلًا من أن يكون العكس.

30. متى أبصر نظام الدولار النور؟

كان الاقتصاد الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية منكمثًا إلى الداخل على وجه العموم، إلا أنَّه وبعد انقضاء الحرب أدركت الشركات الأمريكية فرص النمو التي توفرها الأسواق الخارجية الجديدة، فأرادت الاستفادة من تلك الفرص، وكان الجنيه الإسترليني البريطاني العملة العالمية قبل الحرب العالمية الأولى لكنه أصيب بضعف كبير بعد التخلي عن معيار الذهب في عام (1914م)، وكان هذا مؤقتًا إذ إن معيار الذهب اعتمد من جديد في عام (1925م)، ولهذا فقد وازب بنيامين سترونغ بحكم منصبه بوصفه رئيسًا للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك على انتهاج سياسة ناجحة هدفها الإطاحة بالجنيه الإسترليني من موقعه بوصفه عملة دولية مهيمنة واستبداله بالدولار، وجاءت الضربة القاضية للجنيه الإسترليني مع اضطرار هذه العملة

إلى التخلي عن معيار الذهب للمرّة الثانية في أيلول/سبتمبر⁽¹⁾ من عام (1931م).

اكتسب الدولار أهميةً متزايدةً خارج الولايات المتحدة في الحربين العالميتين، ورأت الولايات المتحدة في أوائل (1944م) أنّ الوقت قد حان للاستفادة من انتصارها المنتظر، إذ أدرك الأمريكيون المكاسب العظيمة لرفع مكانة الدولار ليصبح عملةً للعالم.

ونتيجةً لقيام عدد من الدول (بما في ذلك المملكة المتحدة) بتسديد مستحققاتها للولايات المتحدة بالذهب في الحرب العالمية الثانية، ونهب الولايات المتحدة لقدر كبير من الذهب، فقد أصبح ثلثا احتياطات الذهب المالية في العالم تقريباً تحت تصرّف الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية، وأدى قرار الرئيس روزفلت في عام (1933م)⁽²⁾ القاضي بمنع الأفراد من امتلاك الذهب إلى مصادرة كمية كبيرة من الذهب الخاص، وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في مخزون الولايات المتحدة من الذهب. وأمکن استخدام هذا الذهب كلّه آنذاك في دعم الدولار الأمريكي بوصفه احتياطيّة جديدة للعالم.

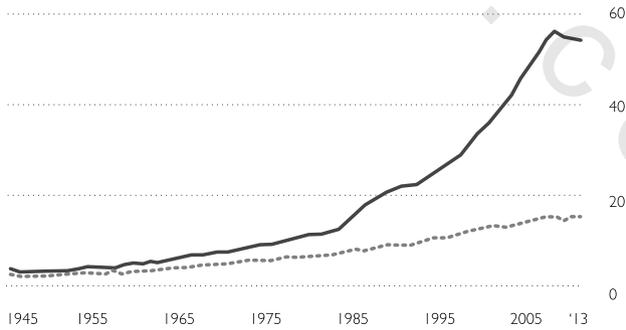
(1) في عام 1925م، استحوذت الولايات المتحدة على (45%) من إجمالي مخزون الذهب المالي. (المنتدى الرسمي للمؤسسات المالية والنقدية: الذهب والرنمينبي ونظام النقد الاحتياطي المتعدد، 2013م).

(2) <http://www.safehaven.com/article/14339/why-did-the-us-governmentconfiscate-gold-in-1933-and-can-it-happen-again-part-3>

ومع اقتراب الحرب من نهايتها، وبعد عامين ونصف العام من التخطيط لإعادة الإعمار بعد الحرب، قررت الولايات المتحدة تقديم مقترحها لإقامة نظام مالي دولي جديد، ودُعِيَ لهذا الغرض وزراء مالية (44) دولة لحضور مؤتمر حول مستقبل النظام المالي العالمي وذلك في عام (1944م)؛ كان هذا مؤتمر بريتون وودز الشهير الذي سُمِّيَ باسم الغاية المحيطة بالفندق حيث انعقد المؤتمر، وكانت الفكرة من هذا الاجتماع بناء نظام مدفوعات دولي يسمح بالتداولات التجارية دون الخشية من انخفاض مفاجئ في قيمة العملة أو من تقلبات جامحة في أسعار الصرف، وأرادت الولايات المتحدة أن تقنع البلدان الأخرى بدعم الانتقال إلى نظام نقدي جديد يقوم على الدولار بدلاً من الذهب.

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة والدين منذ 1945م

الأرقام تشير إلى تريليونات الدولارات استناداً إلى قيمة الدولار عام (1913م).



المصدر: زيروهيديج

31. ما مقررات مؤتمر بريتون وودز؟

كانت هناك خطتان على طاولة البحث لوضع عملة عالمية جديدة؛ حيث اقترح الاقتصاديان جون ماينارد كينز وأرنست فريديش شوماخر إنشاء عملة جديدة تتخطى حدود الدول تدعى البانكور (Bancor)، وقد لاقت هذه الفكرة دعم البريطانيين الذين قاوموا فكرة تسليم مكاسب امتلاك عملة احتياطية عالمية للأمريكيين⁽¹⁾، وكان من المقرر أن يصدر البانكور من قبل صندوق النقد الدولي الذي كان في طور التأسيس، وبذلك لا يستفيد بلد واحد فقط من امتياز امتلاك عملة احتياطية للعالم بأسره.

أما الخطة الثانية فقد وضعها هاري ديكستر وايت، وهو كبير الاقتصاديين الدوليين في وزارة الخزانة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك الخطة برنامجاً لجعل الدولار العملة العالمية الجديدة.

ولأنّ الولايات المتحدة كانت الأمة الرئيسة المانحة للقروض، فقد حرصت على تولي دور القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، وهدفت الخطة الأمريكية إلى تداول السلع جميعها بالدولار، ما يضطر البلدان كلّها إلى شراء الدولار لكي تكون قادرةً على تسديد ثمنها، ولا

(1) أكبر ضربة لبريطانيا بعد الحرب وفقاً لمسؤول كبير في مصرف إنجلترا (1944م) في (تتمات بريتون وودز سنشيل) للكاتب جديون راتشمان، فاينانشال تايمز، 11 تشرين الثاني / نوفمبر (2008م).

تحتاج الولايات المتحدة في هذه الحالة إلى أكثر من تشغيل المطبعة لتلبية الطلب الدائم على الدولار.

إن أهم فائدة حصدها الولايات المتحدة من كون عملتها عملة احتياطية عالمية هي قدرتها على تمويل عجزها التجاري عندما تتجاوز الواردات الصادرات وذلك عن طريق طباعة مزيد من الدولارات⁽¹⁾، وبسبب قلقها من تداعيات هذا الأمر، فقد طالبت أوروبا أن يكون الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب، وبعد بعض النقاشات اتفق مع الولايات المتحدة على أن بإمكان الدول استبدال فائضها من الدولار بالذهب بسعر صرف ثابت مقداره (35) دولارًا أمريكيًا للأونصة الواحدة من الذهب، على أن تحد هذه الطريقة من تكديس الولايات المتحدة للديون، وقد قبلت الولايات المتحدة بهذا البند على مضض على أمل سرّي بأن يطوي النسيان هذا الاتفاق بأسرع وقت ممكن.

وافقت الدول المشاركة على خطة وايت نظرًا إلى القوة الاقتصادية والعسكرية الساحقة للولايات المتحدة والوعود بدعم

(1) ليليا كوستابايل الدائرة الدولية للعملات الرئيسية والأزمة العالمية: هل هناك مجال للإصلاح؟ (The International Circuit of Key Currencies and the Global Crisis: Is there Scope for Reform?) سلسلة ورقة عمل بيرري (PERI Working)، رقم

الدولار بالذهب، وكانت هذه نقطة بداية الولايات المتحدة بوصفها قوة اقتصادية عظيمة لبقية سنوات القرن العشرين.

32. لماذا وافقت أوروبا على نظام الدولار؟

وجد الفرنسيون على وجه الخصوص صعوبة كبيرة في تقبل حقيقة قدرة الولايات المتحدة على تمويل عجز ميزانيتها بمجرد تشغيل المطبعة، وقد احتجوا على ذلك مرتين؛ مرّة في عام (1944م) والثانية ضد نظام الدولار المطروح، لكن فرنسا شأنها شأن بقية الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى معونة مالية ماسّة في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذا وافقت على خطة بريتون وودز، وتلقت بالمقابل ملايين الدولارات على هيئة مساعدات خاصة.

وفي بريتون وودز اقترحت الولايات المتحدة خطة مارشال أيضاً التي صُممت للمساعدة على تمويل أوروبا بعد الحرب المدمّرة، ولم يعلم الأوروبيون في ذلك الوقت أنّ خطة مارشال قد مؤّلت⁽¹⁾ تشكيل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، حيث استخدمت عشرة بالمئة من صناديق خطة مارشال لتمويل عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في البلدان الأوروبية، وقد تم هذا الترتيب سرّاً دون أي معرفة أو موافقة من الكونغرس الأمريكي.

(1) <https://www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csipublications/csi-studies/studies/vol51no3/legacy-of-ashes-the-history-of-cia.html>

وأدرك الجنرال ديغول جيداً أنّ فرنسا وبقيّة دول العالم ستموّل عجز الولايات المتحدة عن طريق شراء السندات الحكومية، ولاحظ جاك روف وزير مالية فرنسا والمستشار الرئيس لديغول الآتي:

«لو كان لديّ اتفاق مع خياطي بأنّ ما أدفعه من مال له سيعود لي في اليوم نفسه على هيئة قرض، لما ترددت في تفصيل مزيد من البدلات عنده، وسيصبح لديّ عجز في مدفوعاتي، وبسبب حالة مشابهة تدفع الولايات المتحدة عجز مدفوعاتها بأوراق الدولار. (...) وكلما تلقت المصارف المركزية دولارات، استخدمتها من فورها في شراء سندات خزينة للولايات المتحدة أو شهادات إيداع في مصارف نيويورك، ما يعيد الدولار إلى بلده الأصلي الذي يستعيد بذلك الأصول جميعها التي دفعها للتو»⁽¹⁾.

وكانت دول أوروبية أخرى أكثر اعتماداً على مساعدة الولايات المتحدة المالية، فبعد أن أنقذها الأمريكيون من النازية لم تجرؤ دول عديدة منها على التشكيك بصدقتها حديثاً العهد مع الولايات المتحدة.

(1) الاستعارة التي استخدمها جاك روف لتوضيح المكانة المميزة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في النظام النقدي من كتاب الخطيئة النقدية للغرب، ماك ميلان 1972م.

33. كم استمر نظام بريتون وودز؟

أصبحت العملات الوطنية جميعها مربوطة بالدولار عقب مؤتمر بريتون وودز، ومرتبطة بالذهب بسعر (\$35) للأونصة، وبذلك أضحى الدولار العملة الاحتياطية الرسمية للعالم وأساس النظام النقدي؛ تتم إدارة العالم الآن تحت معيار ذهب زائف يطلق عليه الاقتصاديون اسم (نظام الصرف بالذهب).

وفي غضون بضع سنوات، كانت الشركات الأمريكية قد اشترت الشركات الأوروبية بدولاراتها المبالغ بقيمتها، وكانت للولايات المتحدة القدرة على إدارة عجزها الهائل في الميزانية، وكلما حذرت الدول الأخرى من أن هذا سيُضعف الدولار، كانت الولايات المتحدة تعد بتخفيض عجز ميزانيتها، وذهبت تلك الوعود أدراج الرياح مع الزيادة الحادة للنفقات إلى ما يقرب (100) مليار دولار بسبب حرب الفيتنام.

واصطدم الفرنسيون فعلياً على مدى أكثر من قرن مع الولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، وهم يشعرون الآن مع عدد من البلدان الأوروبية بالقلق العميق من أن الولايات المتحدة قد طبعت من الدولار ما يفوق كثيراً الكمية التي يمكن دعمها بالذهب الذي تملكه.

وفي الجزء الأخير من ستينيات القرن الماضي بدأت فرنسا مع عدد من الدول الأخرى تشتري بالدولارات الفائضة لديها ذهباً، حتى

إن الرئيس الفرنسي ديغول ألقى خطاباً متلفزاً شرح فيه امتياز الدولار الأمريكي: (1)

في الحقيقة تَقْبَلُ عدد من البلدان التعامل بالدولار على أنه مثل للذهب عندما تُسَدَّد مبالغ الفروق القائمة لصالحها في ميزان التجارة الأمريكي، وهذا ما يجرُّ الأمريكيين للوقوع في الدَّيْن، إلا أنَّهم يقعون في الدَّيْن مجاناً على حساب دول أخرى من خلال الدولار الذي يمكنهم إصداره.

وإذا ما نظرنا ملياً في العواقب الخطيرة لمثل هذا الأمر، فإننا سنرى أزمة تطل من بين ثنايا هذا النظام، ونعتقد بوجوب اتخاذ التدابير بأسرع وقت لتجنب تلك الأزمة، ونظن أنَّ هناك ضرورةً لإعادة التجارة الدولية إلى القواعد التي كانت عليها قبل المصائب الكبرى التي عصفت بعالمنا على أساس قاعدة نقدية غير قابلة للجدل، قاعدة لا تعطي امتيازاً لبلدٍ دون آخر، وأفضل قاعدة حقيقية يمكن للمرء أن يعرفها هي الذهب.

بدأت فرنسا تطلب الذهب مقابل (150) مليون دولار من احتياطاتها المالية، وخططت لتحويل (150) مليون أخرى، حتى إن ديغول أرسل البحرية الفرنسية إلى الولايات المتحدة لنقل سبائك الذهب إلى الوطن، وتبعها في هذا عدد من البلدان الأوروبية الأخرى؛

(1) <http://www.youtube.com/watch?v=EjRLsAzW6e4>

وبهذه الطريقة ارتفعت احتياطيات الذهب في ألمانيا من صفر إلى (3,500) طن متري، وإيطاليا مما يزيد قليلاً عن (220) إلى (2,500) طن متري، وفرنسا من قرابة (600) إلى (3,100) طن متري، وهولندا من (300) إلى قرابة (1,700) طن متري.

وفي أوائل عام (1971م) استبدل المصرف المركزي الهولندي (DNB) بنجاح بمليار دولار تقريباً ذهباً، وقد أرسل بول فولكر (Paul Volcker) مسؤول الخزانة المهم - أصبح لاحقاً رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي - إلى هولندا في محاولة لتغيير رأي رئيس المركزي الهولندي جيلي زيجلسترا⁽¹⁾.

قال فولكر حينها: «أنتم تهزّون القارب»، فأجابه زيجلسترا: «حسناً، إذا كان باستطاعة هذا هزّ القارب، فإنّه ليس قارباً ثابتاً كما يجب».

34. متى أغلقت الولايات المتحدة (نافذة ذهبها)؟

فقدت الولايات المتحدة بين عامي (1959م) و(1971م) أكثر من نصف احتياطياتها من الذهب أي يزيد على (20,000) طن متري، ولو كُتبت لهذه العملية الاستمرار لتعرّضت الولايات المتحدة إلى خطر

(1) <http://marketupdate.nl/nieuws/economie/valutacrisis/dr-zijlstras-finalsettlement-gold-as-the-monetary-cosmos-sun/>

<http://www.coinweek.com/commentary/opinion/former-central-bankerconfirms-us-government-gold-price-suppression-efforts/>

فقدانها ممتلكاتها جميعها من الذهب في بضع سنوات؛ وفي صيف عام (1971م) رفض الرئيس ريتشارد نيكسون طلباً من مصرف إنجلترا لاستبدال ذهب ببضعة مئات من ملايين الدولارات، وبعد رفضه الطلب البريطاني طلب الرئيس نيكسون المشورة من مستشاريه الاقتصاديين، وكان رأيهم مختصراً لكنه حاسم: «أخلف بوعدك استبدال الذهب بالدولار»، وهو الرأي الذي اتبعه نيكسون، حيث أعلن يوم 15 آب/أغسطس (1971م) على شاشات التلفزة ومباشرةً على الهواء ما أسماه سياسته الاقتصادية الجديدة؛ قطع نيكسون أكثر البرامج التلفازية شعبيةً في أمريكا وهو بونانزا (Bonanza)؛ ليعلن أنّ قيوداً فوريةً فُرضت على الأجور والأسعار من ضريبة إضافية بنسبة (10%) على الواردات وإغلاق نافذة الذهب⁽¹⁾ :

«لقد وجهتُ وزير الخزانة جون كونولي ليعلق مؤقتاً إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب... وذلك بالتعاون الكامل مع صندوق النقد الدولي وشركائنا في التجارة، وسنضغط لإجراء الإصلاحات اللازمة لإعداد نظام نقدي عالمي جديد أضحي حاجةً ملحةً». وكما نعلم الآن، فإنَّ إغلاق نافذة الذهب لم يكن مؤقتاً بالتأكيد، وما يتناوله هذه الكتاب هو أنّنا مازلنا بانتظار نظام النقد العالمي الجديد الموعود من قبل نيكسون، ولكنَّ عام (1971م) كان عاماً مالياً مفصلياً

(1) <http://www.youtube.com/watch?v=iRzr1QU6K1o>

عندما أُعيد تسعير الذهب بـ (38) دولارًا أمريكيًا للأونصة (ومن ثم لـ (42) دولارًا للأونصة في عام 1973م).

35. كيف كان ردُّ فعل العالم على قرار نيكسون في عام 1971م؟

تخلفت أمريكا في آب/أغسطس (1971م) من الناحية الفنية؛ لأنَّ البلاد لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها في بريتون وودز، ولكن المفاجئ أنَّ صدمة نيكسون لم تُخلف سوى مدة هلع قصيرة نسبيًا في عالم الأسواق المالية العالمية.

وقد حدَّر جاك روف في كتابه الخطيئة النقدية للغرب (1971م) من الآثار السلبية طويلة الأمد للسياسات التضخُّمية، وأوضح أنَّ استخدام الدولار الورقي بوصفه عملة احتياطية عالمية قد يجرُّ العالم إلى تضخم يمتد لسنوات.

وقد تنبأ بأنَّ (الامتياز المفرد) يسمح للولايات المتحدة بأن تتعامل مع عجوز هائلة، لكنه أمر (انتحاري) بالنسبة إلى الاقتصادات الغربية، وقد صُدمت الدول الغربية عندما علمت لاحقًا أنَّ الولايات المتحدة كانت تخطط لخفض قيمة الدولار أكثر، ما أدى إلى حالة من الذعر صاحبتها عمليات شراء مسعورة لمقادير كبيرة من المارك الألماني في صيف (1972م)، وأصيب الدولار الأمريكي بالانهيار التام تقريبًا بعد موجة جديدة من الذعر المصاحب لشراء المارك الألماني والفرنك السويسري.

وفي الحقيقة، فوجئ كثيرون ومنهم الأمريكيون أنفسهم بصمود الدولار بوصفه عملة احتياطية، ففي البداية كان التضخم الناجم عن الطباعة المفرطة للدولار معتدلاً، لكنه بدأ بالتخليق عاليًا بعدها في سبعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى ركود شديد في عامي (1979م) و(1980م)، واستغرق الأمر سنوات من القيادة القوية لرئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي بول فولكر لترويض التضخم واستعادة مكانة الدولار بوصفه عملة قوية، وفي حزيران/يونيو من عام (1981م) رفع فولكر معدلات الفائدة الفيدرالية إلى (20%)، ونجح أسلوب العلاج بالصدمة. وهبط التضخم من أكثر من (12%) في عام (1980م) إلى (1%) في عام (1986م)، وسجل سعر الذهب انخفاضًا من (612 دولارًا إلى (300 دولار، وبدأ الدولار يستعيد قوته، بخاصة عندما أظهر الأخضر نفسه بوصفه ملاذًا آمنًا في أزمة البيزو المكسيكي في عام (1994م) وأزمة عام (1997م) الآسيوية.

ومع تعزيز مكانة الدولار، بدأ أن الحاجة إلى نظام نقدي دولي جديد قد تبخرت، ومع ذلك فإن هذه الحاجة باتت أكثر إلحاحًا الآن من أي وقت مضى.

36. ما مدى أهمية تجارة النفط العالمية في بقاء الدولار؟

بعد زعر مالي قصير الأمد بشأن الدولار في عام (1971م)، أدركت الولايات المتحدة أن نقص الثقة بالدولار سيكون مشكلة كبيرة؛ ولذلك فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى وسائل دعم جديدة للدولار،

وشعر نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر بالقلق من إمكانية حدوث انخفاض في الطلب العالمي على الدولار الأمريكي؛ ولذلك كانت هناك حاجة كبيرة إلى تأمين استقرار الدولار؛ ليحافظ على مكانته بوصفه احتياطية عالمية.

ومن هنا جاءت فكرة⁽¹⁾ هنري كيسنجر بالطلب إلى المملكة العربية السعودية الموافقة على بيع النفط مقابل الدولار فقط، واستثمار جزء من هذه الدولارات في سندات الخزنة الأمريكية⁽²⁾، الأمر الذي كان كفيلاً بإعادة ضخ المال الذي تتلقاه حكومة الولايات المتحدة -سُمِّي بالبتروودولار- في الاقتصاد الأمريكي⁽³⁾، وكان من شأن هذا الترتيب أن اقتضى زيادة مستمرة في المعروض من الدولار.

وقد وافق السعوديون على الاقتراح الأمريكي بعد سلسلة من الاجتماعات، وبالمقابل أمنت المملكة العربية السعودية تلقي الحماية العسكرية للأسرة المالكة عند الحاجة، بالإضافة إلى تنامي إمبراطوريتها النفطية، ووعدت الولايات المتحدة في المساعدة

(1) <http://www.thepeopleshistory.net/201306//understanding-petrodollarmeans.html>

(2) اليد الخفية للهيمنة الأمريكية: إعادة تدوير البتروودولار والأسواق الدولية، ديفيد سبيرو (1999).

(3) <http://en.wikipedia.org/wiki/Petrodollar-recycling>

على بناء بنية تحتية عصرية للمملكة (بوساطة الشركات الأمريكية بالطبع).

وجدت الولايات المتحدة طريقةً لحماية هيمنتها الاقتصادية، وانتهجت نهج السعودية دول أوبك (OPEC) الأخرى؛ ففي عام (1975م) وافقت دول أوبك جميعها على بيع نفطها مقابل الدولار، ونصَّ جزء من الصفقة على استثمار هذه الدول عائداتها النفطية الفائضة جميعها في سندات الدَّين الحكومي الأمريكي مقابل عروض مشابهة للتمويل من قبل الولايات المتحدة؛ وهكذا بدأت عملية تحديث الشرق الأوسط، وتحولت دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة من مدينة تجارية صغيرة نسبياً؛ كانت حتى عام (1961م) تفتقر إلى كل شيء تقريباً، إلى مركز تجاري عالمي في الأعوام الأربعين التي تلت ذلك.

لم يكن ثمة ما يدعو للدهشة في أن تلقى الدول التي قررت بيع نفطها مقابل عملات أخرى غير الدولار معارضةً حازمةً من الولايات المتحدة؛ ففي عام (2000م) حوّل العراق معاملاته النفطية جميعها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء إلى اليورو⁽¹⁾، وعندما غزت الولايات المتحدة العراق بعد ثلاث سنوات أعادت مبيع نفط هذا البلد مقابل الدولار بدلاً من اليورو.

(1) <http://www.rferl.org/content/article/1095057.html>

وأُنشأت إيران بورصة نفط خاصة بها في عام (2008م)⁽¹⁾، وبدأت ببيع النفط مقابل الذهب واليورو والدولار والين، وقد دعمت فنزويلا قرار إيران ببيع النفط مقابل اليورو، وشكّلت ليبيا تهديداً للبترودولار في (2010م) عندما أراد معمر القذافي إنشاء عملة موحّدة للبلدان الإفريقية باسم الدينار الذهبي، بحيث تجري معاملات النفط بوساطته، وبعد الثورة في (2012م) استمرت ليبيا ببيع نفطها مقابل الدولار، وأيضاً حوّلت سوريا تعاملاتها إلى اليورو في عام (2006م)⁽²⁾، وسعت الولايات المتحدة إلى تغيير النظام منذ ذلك الحين.

وقد أوضح وليام كلارك في كتابه لعام (2005م) حرب عملة النفط أنّ الدافع النفطي يقف خلف غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في (2003م)، ووفقاً له فإنّ نظام البترودولار هو القوة الدافعة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة⁽³⁾، وليس من قبيل الصدفة أن يكون لعائلة الرئيس بوش علاقات شخصية وثيقة مع العائلة المالكة السعودية منذ سبعينيات القرن الماضي، حتى إن آلان غرينسبان الذي شغل منصب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي لنحو عقدين من الزمن قد كتب في مذكراته:

(1) <http://en.wikipedia.org/wiki/Iranian-Oil-Bourse>

(2) <http://www.informationclearinghouse.info/article11894.htm>

(3) <http://www.zerohedge.com/news/201320-05-/guest-post-coming-collapsepetrodollar-system>

«يُحزنني أنه لا يليق سياسياً الإقرار بما يعرفه الجميع؛
تتمحور حرب العراق معظمها حول النفط»⁽¹⁾.

إنَّ التحدي الحقيقي الوحيد الذي يواجه تجارة البترودولار يكمن في حال قررت دول البريكس؛ البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا أن تُسقط الدولار من تعاملاتها التجارية، وعندها ستكون أيام الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية معدودةً.

37. ما دور صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي في نظام الدولار هذا؟

اتفق مندوبو مؤتمر بريتون وودز على إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) لضمان سلامة النظام المالي العالمي، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي من شأنه أن يكون بمثابة مصرف استثمار عالمي؛ طُرح الكيانان على أنَّهما هيتان لخدمة مصالح العالم، لكن السيطرة الفعلية عليهما كانت للولايات المتحدة، وعندما نُصّب بول وولفويتز من المحافظين الجدد رئيساً للمصرف الدولي في عام (2006م)، بدا واضحاً لكثيرين أنَّ مكافحة الفقر في العالم لم تكن قط أولوية المصرف الدولي بالنسبة إلى الأمريكيين.

وكان جون بيركنز كبير الاقتصاديين في شركة الاستشارات الإستراتيجية في بوسطن تشاس. تي. مين في سبعينيات القرن

(1) <http://www.theguardian.com/world/2007/sep/16/iraq.iraqtimeline>

الماضي، وقد كتب كتابًا حول تجربته على صعيد تقديم المشورة لبلدان العالم الثالث. لقد أوضح كيف تعاونَ صندوق النقد الدولي مع المصرف الدولي في عملية الاستعمار الاقتصادي لدول العالم الثالث بالنيابة عما وصفه بـ «عصابة من الشركات والمصارف وحكومة الولايات المتحدة».⁽¹⁾

يقول في كتابه: «حُوصِرَت دول العالم الثالث بالديون الدولية التي لا قدرة لها على تسديدها، لوضع اليد على مواردها من قبل شركات الولايات المتحدة، وذلك في أثناء عملية الإنقاذ المالية الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي». لقد كانت الشركة التي عمل لها بيركنز لاعبًا عالميًا في قطاع المرافق العامة في ذلك الزمن.

ووفقًا لبيركنز فقد أثر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بصورة رئيسة في دعم الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية، وكذلك من الجدير بالذكر أنَّ الولايات المتحدة قد أصرَّت في مفاوضات بريتون وودز على أنه بإمكان الدول الانضمام إلى صندوق النقد الدولي بشرط فصل عملتها عن الذهب⁽²⁾، وبمجرد فصلها تستطيع المصارف

(1) <http://www.amazon.com/John-Perkins/e/B000APETSY>

(2) مواد الاتفاقية، المادة الرابعة، القسم 2(ب): «لا يجوز لأي عضو تحديد قيمة عملته بالاستناد إلى الذهب».

(<https://www.imf.org/external/np/leg/sem/2004/cdmfl/eng/gianvi.pdf>).

المركزية بمساعدة الاحتياطي الفيدرالي تفرغ احتياطيها الهائل من الذهب بشرائها بأسعار متدنية.

38. ما مدى شفافية المصرف الاحتياطي الفيدرالي؟

وفقاً للجمهوري رون بول عضو الكونغرس السابق، فإنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي هو المتهم الرئيس في الوقوف خلف الأزمة الاقتصادية الحالية؛ لما له من (سلطة مطلقة في استصدار كميات لا حصر لها من المال من العدم)، وقد تسبب المصرف الاحتياطي الفيدرالي في فقاعات مالية؛ الواحدة تلو الأخرى، كما ذكر بول أنَّه (بالتضخيم المتهور للمعروض المالي فإنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي يواصل تشويه أسعار الفائدة، ويعمد إلى الحطّ من قيمة الدولار)؛ وتبعاً لحساباته فقد خسر الدولار (أكثر من 96%) من قيمته منذ إنشاء المصرف الاحتياطي الفيدرالي في عام (1913م)، وانتقد رون ثقافة السرية العالية التي تسود أجواء الاحتياطي الفيدرالي.

أجبرت سرّية المصرف الاحتياطي الفيدرالي وكالة الصحافة بلومبرغ على اللجوء إلى المحاكم لحصولها على معلومات حول عملية الاحتياطي الفيدرالي الإنقاذية بعد انهيار مصرف ليمان براذرز في خريف عام (2008م).

وفي 5 كانون الأوّل/ديسمبر من سنة (2008م) تلقت المصارف الأمريكية سرّاً (1,200) مليار دولار بصورة مساعدات من الفيدرالي⁽¹⁾، فيما بيّنت مراجعة شاملة للاحتياطي الفيدرالي لاحقاً أنّ أكثر من (16) ترليون دولار⁽²⁾ كُرّست للشركات والمصارف على الصعيد الدولي، بزعم أنّها (مساعدة مالية) في الأزمة المالية لعام (2008م) وفي أعقابها.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي ورون بول يحاول إجبار هذا المصرف السري على التحلي بأكبر قدر من الشفافية⁽³⁾؛ ونجح بول في عام (2010م) في إدراج تعديل على قانون الإصلاح المالي يطلب فيه مراجعة المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وبعد الاطلاع على نتائج المراجعة في عام (2012م) سجّل السيناتور بيرني ساندرز ملاحظته: «يجب إصلاح المصرف الاحتياطي الفيدرالي لتلبية احتياجات الأسر العاملة لا المديرين التنفيذيين في وول ستريت فحسب»⁽⁴⁾.

(1) <http://www.bloomberg.com/news/201128-11-/secret-fed-loans-undisclosedto-congress-gave-banks-13-billion-in-income.html>

(2) لتعطي مؤشراً عن ضخامة هذا المبلغ، إنّ (16) ترليون دولار (16,000 مليار دولار) هو المبلغ نفسه الذي يساويه مجموع الديون الخارجية للولايات المتحدة في عام (2012م).

(3) <http://www.ronpaul.com/misc/congress/legislation/111th-congress-200910/audit-the-federal-reserve-hr-1207/>

(4) <http://www.bloomberg.com/news/201128-11-/secret-fed-loans-undisclosedto-congress-gave-banks-13-billion-in-income.html>

39. هل دخل أي من مصرفيي وول ستريت السجن؟

بيل بلاك أستاذ مساعد في الاقتصاد والقانون في جامعة ميسوري، كانساس سيتي ومؤلف كتاب أفضل طريقة لسرقة مصرف هي أن تمتلك واحدًا، وهو متخصص في التحقيقات الجنائية ومحاكمات الجرائم البيضاء.

يقول بلاك إن «إدارة الولايات المتحدة رفضت التحقيق مع محتالي المصارف ومقاضاتهم»، ووفقًا لبلاك فإن (500) من عملاء FBI الذين يعملون في قضايا جرائم ذوي الياقات البيضاء (جرائم الموظفين الذين يسرقون ويختلسون من شركاتهم) قد نُقلوا إلى مهام الأمن الوطني حاليًا بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية.⁽¹⁾

وقد شرعت وزارة العدل في إجراء بعض التحقيقات الجنائية ضد المصرفيين في وول ستريت منذ عام (2000م)، ولكن المصرفيين الذين أُرسِلوا إلى السجن كانوا أولئك الذين خاضوا صراعًا مع أحد مصارف وول ستريت، أو عوقبوا بسبب التداول بناءً على معلومات داخلية؛ معظم هذه الحالات كانت حالات احتيال خاصة، وفي الحالات الأخرى جميعها اقترحت تسوية مالية للمصرفيين وكان ذلك مقبولًا دومًا، أما الاستثناء

(1) <http://neweconomicperspectives.org/201308//mueller-i-crippled-fbi-effortv-white-collar-crime-my-successor-will-make-it-worse.html>

الوحيد الذي وجدته من خلال بحوثي فكان قضية جنائية ضد اثنين من المصرفيين السابقين في ميريل لينش (Merrill Lynch)، وقد أدينا في مشروع احتيال في عملية بيع بوارج شركة إنرون (Enron).⁽¹⁾

أشار وزير العدل الأمريكي إيريك هولدر (Eric Holder) الذي شارك في عدد من التحقيقات الجنائية في وول ستريت إلى أنَّ الضغوط كانت تأتي من أعلى المستويات؛ لوقف ملاحقة المصرفيين رفيعي المستوى، وقال:⁽²⁾

«أشعر بالقلق من أنَّ حجم بعض هذه المؤسسات أصبح كبيراً بحيث أصبح يصعب علينا مقاضاتها، حيث تصلنا مؤشرات بأننا إذا قمنا بذلك، ووجهنا لها تهماً جنائية فإن ذلك سيكون له أثر سلبي في الاقتصاد الوطني، وربما الاقتصاد العالمي».

(1) جيمس براون الرئيس السابق لتأجير الأصول في المصرف ومجموعة التمويل، الذي أُدين بالكذب وعرقلة سير العدالة إضافة إلى التآمر والاحتيال في صفقة البارجة ليقضي ثلاث سنوات وعشرة أشهر في السجن، وصدر حكم أيضاً قضى بخضوعه للمحكمة لسنة أخرى ودفع مبلغ (840) ألف دولار أمريكي على سبيل الغرامات. أيضاً دانيال بايلي الرئيس العالمي السابق لقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في ميريل لينش، حُكم عليه كذلك بالسجن لمدة سنتين وستة أشهر تحت إشراف المحكمة وغرامة مماثلة تبلغ (840) ألف دولار أمريكي.

(2) <http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/201312/09//this-is-a-complete-list-of-wall-street-ceos-prosecuted-for-their-role-in-the-financial-crisis/>

لم يتم مجرد الاقتراب من أيّ رئيس تنفيذي في وول ستريت لمواجهته بتهم جنائية؛ أتهم أنغولو موزيلو، الرئيس التنفيذي لشركة كانتري من قبل المجلس الأعلى للجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) بالاحتيال والتداول بناءً على معلومات داخلية في عام (2009م)؛ لبيعه أسهمًا لشركته في حين كان يعلن أنها في حال جيدة، ولكن سُمح له بتسوية هذه التهم المدنية لقاء دفعه غرامة مقدارها (67,5) مليون دولار أمريكي، ومُنح طوال حياته من العمل في الشركات العامة، وهكذا أُسقط التحقيق الجنائي.

إذًا فالمصرفيون في وول ستريت يقبلون بدفع الغرامات؛ إنّه إجراء ذكي بالتأكيد؛ لأنّ المصرفيين لن يدفعوا هذه الغرامات من حسابهم الخاص وإنما من حساب المساهمين في شركاتهم.

يمكنك أن تجد في الصفحة اللاحقة نتائج بحثي (انظر الملحق II) بشأن هذا الموضوع؛ أظهرت دراسة شملت مئات التقارير الإعلامية أنّ مجموع الغرامات والتسويات المدفوعة من قبل وول ستريت بين عامي (2000م) و(2013م) لتجنب الملاحقات القضائية يفوق (100) مليار دولار أمريكي، وهذه بعض الملاحظات الخاصة:

وفقًا لتقارير إعلامية في نهاية عام (2013م)، ناقش منظمو القطاع العقاري في الولايات المتحدة تفاصيل كيفية تغريم مصرف أوف أمريكا (Bank of America) أكثر من (6) مليارات دولار؛ لدوره في تضليل وكالات الرهن العقاري في موجة ازدهار العقارات، مقارنة بـ (4)

مليارات دولار غُرِّمَتْهَا شركة (JPMorgan Chase & Co) ⁽¹⁾. وإذا أضفنا هذه التسويات الإضافية إلى حساباتنا، يكون المبلغ الكلي للغرامات والتسويات المدفوعة من قبل وول ستريت أكثر من (100) مليار دولار.

المبلغ الكلي للغرامات والتسويات المدفوعة من قبل مصارف

وول ستريت (مليار دولار):

السنة	مبلغ الغرامات محسوبا بملايين الدولارات الأمريكية						المبلغ الاجمالي
	بنك أوف أمريكا	سيدتي غروب	دجي مور غان تشس	جولد مان	مصارف أخرى	ولز فارغو شاس	
2000	0	0	0	0	0	0	0
2001	58	0	1	1	0	0	60
2002	490	620	205	112	42	0	1.469
2003	0	134	179	10	0	0	322
2004	1.100	2.7	0	53	7	111	4.027
2005	462	2.100	4.700	40	37	0	7.293
2006	8	3	427	0	13	243	693
2007	30	15	1	3	7	0	55
2008	0	1.800	25	34	0	0	1.870
2009	33	4	76	65	42	686	906
2010	995	77	49	578	463	175	2.300
2011	9.300	286	453	20	1.400	0	11.400
2012	2.900	793	806	107	342	25.000	30.000
2013*	13.900	2.900	17.200	330	2.8	0	37.100
Totals:	29.300	11.400	24.000	1.400	5.900	26.200	97.600

(1) <http://www.reuters.com/article/201320/10//us-bofa-settlement-idUSBRE99J0AW20131020>